

معالجات مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والأوروبية للحرب في غزة

د. محمد السعيد إدريس
مستشار مركز الأهرام
للدراستات السياسية والإستراتيجية

تلعب مراكز البحوث والدراسات ، خاصة في الدول الغربية وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية أدواراً مهمة في صنع السياسة الخارجية بهذه الدول . هناك أحزاب بعينها مدعومة من مراكز ثقل مالي واقتصادي لديها مراكز بحوثها الخاصة، وهناك مراكز مستقلة بدرجة ما عن الأحزاب، لكنها مدعومة من منظمات مجتمع مدني و«لوبيات» كما هو الحال في الولايات المتحدة. هذه المراكز باتت لديها القدرة، بما لديها من خبراء وخبرات علمية متراكمة أن تكون بمثابة «مراكز للتحليل والتنبؤ السياسي وترشيد قرار السياسة الخارجية، لذلك توجه الأنظار دائماً إلى ما يصدر عن هذه المراكز من إصدارات وتحليلات وتقديرات وتنبؤات لفهم ما تفكر فيه الدول والحكومات في الغرب . لذلك يمكن القول ، دون أي تجاوز للحقائق ، أن هذه المراكز، أو على الأقل بعضها ، أضحت شريكاً في صنع قرار السياسة الخارجية ، وفي صنع مفاهيم وتوجهات الرأي العام بما تقدمه لوسائل الإعلام المختلفة من أداء وأفكار وتصورات وتقديرات للمواقف .

الأمر المهم ، الذي يتجاهله البعض ، أن هذه المراكز ، التي قد تبدو مستقلة وغير حكومية، لكنها في الأصل تابعة ومسيطر عليها من المؤسسات المالية والاجتماعية وجماعات المصالح المختلفة التي تتولى تمويلها وإمدادها دائماً بالكوادر البحثية عالية التدريب والكفاءة والتي تُعد بمثابة «رماح اختراق فكري» للعقل الاستراتيجي في تلك المراكز .

بعض هذه المراكز متخصص في قضايا مناطق وأقاليم بعينها، وبعضها متخصص في قضايا بذاتها ، وبعضها يتمتع بدرجة عالية من الثقة والقدرة على التأثير في

عملية صنع قرار السياسة الخارجية ومن أبرزها بالطبع بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط «مركز دراسات الشرق الأدنى» شديد التأثير في قرار السياسة الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط، ومنه خرج أبرز خبراء السياسة الخارجية الأمريكية ومستشاري الرئاسة في البيت الأبيض فيما يتعلق بالشرق الأوسط، هناك أيضاً «مركز كارنجي للشرق الأوسط» الذي يقدم رؤى استكشافية وإرشادات مهمة لقضايا الشرق الأوسط، و«المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» في المملكة المتحدة، ومركز «كونراد أديناور» في ألمانيا وغيرها كثير من المراكز المهمة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وعلى الرغم من الانحياز المفرط والدعم القوي الذي تقدمه هذه المراكز لكيان الاحتلال الإسرائيلي عند تناولها للقضايا الشرق الأوسطية، وعلى الأخص «القضية الفلسطينية»، إلا أن هذا الانحياز والدعم بلغ ذروته في تغطية هذه المراكز لتداعيات الحدث الجلل الذي وقع يوم السابع من أكتوبر 2023 عندما قامت كوادر المقاومة الفلسطينية بشن هجوم «طوفان الأقصى» على القوات الإسرائيلية ومستعمرات ما يسمى بـ «غلاف غزة» الذي يعيش فيه أشد المستعمرين تطرفاً وعدوانية، وهو الهجوم الذي انتصر فيه المقاومون الفلسطينيون، وألحقوا بقوات الاحتلال الإسرائيلية هزيمة غير مسبوقه «كسرت» أكذوبة «التفوق الإسرائيلي» وخرافة «الجيش الذي لا يقهر» وأعدت مجدداً أمجاد حرب السادس من أكتوبر عام 1973، عندما أثبتت أن العرب «قادرون على الانتصار» إذا امتلكوا أسبابه وأدواته .

لم تتحمل هذه المراكز «سقوط الأسطورة» وقبول حقيقة أن «إسرائيل يمكن أن تهزم» لذلك تحولت، في تعليقاتها وتحليلاتها إلى «أبواق إسرائيلية» تماماً، وقد تجلّى ذلك بوضوح شديد في مجالين أولها، تبني «الرواية الإسرائيلية» سواء فيما يخص أصول الصراع وأسبابه، أو ما يخص الرسائل الإعلامية الإسرائيلية التي تتعلق بالحرب التي شنتها إسرائيل، بضرارة، بدعم ومشاركة وتسليح أمريكي، على حساب طمس «الرواية الفلسطينية» لحقيقة الصراع في فلسطين وكونه صراعاً من أجل تحرير الأرض المحتلة، وليس إرهاباً ضد سلطة الاحتلال،

وللدوافع الحقيقية لعملية «طوفان الأقصى» وخلفياتها، وتعتمد التجاهل التام لانتصارات المقاومة وصمودها، وهزيمة جيش الاحتلال، وارتكابه في الحرب بعد يوم السابع من أكتوبر على الأسطول الجوي الأمريكي من الأسلحة والعتاد، تماماً كما حدث في حرب السادس من أكتوبر 1973.

وثانيها تركيز كل الاهتمام على معالجة القضايا التي تخدم المصالح الإسرائيلية، وتؤهل إسرائيل مجدداً للعودة إلى السيطرة ومواصلة الاحتلال، وكيفية إدارتها المستقبلية لقطاع غزة، وربما للضفة الغربية بعد انتهاء الحرب.

يمكننا أن نستعرض ذلك على النحو التالي:

أولاً: معالم الانصياع الكامل للرواية الإسرائيلية

يمكننا تلمس هذا الانصياع من منظورين؛ الأول، هو منظور تبني وإبراز الرؤى، بل والمصطلحات الإسرائيلية للصراع، وخاصة الخطاب السياسي الإسرائيلي طيلة أيام «حرب الإبادة الجماعية» التي شنتها إسرائيل بمشاركة ودعم أمريكيين، والثاني، هو منظور التغطية على الجرائم والأخطاء والتجاوزات الإسرائيلية وعدم التعليق عليها، إضافة إلى التعطيم الكامل على أى انتصار تحققه قوات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ضد القوات الإسرائيلية الغازية، وعجز هذه القوات الغازية، رغم ضراوة ما أحدثه الطيران الإسرائيلي والبحرية الإسرائيلية من تدمير و«جرائم ضد الإنسانية» في قطاع غزة، عن تحقيق الانتصار الذي جاءت من أجله، أو بالتحديد الهدف الاستراتيجي الذي حددته لتلك الحرب وهو «القضاء على حركة حماس»، وهو الهدف الذي تحول إلى «كابوس» يطارد تلك القوات الغازية، على نحو ما سبق أن حدث في حرب يوليو عام 2006 ضد لبنان، عندما أعلنوا أن هدف الحرب هو «القضاء على حزب الله»، وهو الهدف الذي لم يتحقق، وكان عنواناً للفشل الإسرائيلي.

يتجلى هذا كله فيما يلي:

1- خلت التحليلات التي قدمتها معظم هذه المراكز البحثية (الأمريكية والإسرائيلية) من أى إشارة إلى أن «إسرائيل دولة احتلال»، وأنها مطالبة وفقاً للقانون الدولي بالالتزام بكل الواجبات التي يجب أن تقوم بها سلطة الاحتلال

والمنصوص عليها في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتجاهلت تماماً أن الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال من حقه أن يدافع عن نفسه، وأن «المقاومة مشروع» وأن هذا الشعب يجب أن يتمتع بحق تقرير المصير وتحرير أرضه المحتلة.

غاب تماماً مفهوم «الاحتلال» من الخطاب السياسي لهذه المراكز، وتجاهلت حكم محكمة العدل الدولية الذي يقضي بأن «الدولة المحتلة» (أي التي تقوم بالاحتلال) لا تستطيع استخدام حق الدفاع عن النفس ضد الشعب الواقع تحت الاحتلال، وأن هذا الحق مقتصر على الشعب الواقع تحت الاحتلال .

2- تجاهلت تماماً، في معالجاتها لأسباب تفجر هذا الغضب الفلسطيني وعملية «طوفان الأقصى»، كل جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من استيطان وقتل واعتقال لعشرات الآلاف من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال، والتسويق، بل والرفض العلني والمطلق، للقرارات الدولية الخاصة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967. لم يرد أي ذكر لـ «قانون القومية» الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي الذي نص على أن «كل الأرض الممتدة من نهر الأردن شرقاً وحتى البحر المتوسط غرباً هي أرض ملكاً للشعب اليهودي دون غيره من الشعوب. لم يرد أي ذكر على أن الضفة الغربية وقطاع غزة أرض فلسطينية محتلة، وجرى تجاهل مقولات بنيامين نتنياهو وغيره من قادة اليمين التوراتي المتطرف بأن كل الحروب التي خاضتها إسرائيل هي «حروب استقلال». غاب هذا كله، ولم ترد إشارة إلى أن الشعب الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود وأنه لم يعد أمامه من خيارات في ظل هذه السياسات غير الرحيل من أرضه وتكرار مأساوية اللجوء التي حدثت عام 1948، أو أن يتحول إلى إقليم منزوعة كل الحقوق، وخاصة الحقوق السياسية، وبالذات الحق في الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة، أو الموت، على النحو لاذي ورد مجدداً على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي «يوآف جالنت» في ذروة الحرب على غزة (2023/11/1) بقوله «أمام حركة حماس خيارين: الموت أو الاستسلام من دون شروط».

مراكز البحوث الغربية تجاهلت هذا كله، وتجاهلت أن من حق الشعب الفلسطيني أن يعيش، وأن يعيش بحرية طالما أنه قادر على أن يقاوم، وتبنت مراكز البحوث ما ورد في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي من أن الذي حدث يوم السابع من أكتوبر 2023 «إرهاب» وأن حركة «حماس» هي «منظمة إرهابية». جرى التركيز على «حماس» دون أي ذكر للمقاومة لثلاثة أسباب؛ أولها استغلال توصيف بعض الدول الغربية لحركة «حماس» بأنها «إرهابية» مثلها مثل «حزب الله» وكل من يتبنى «خيار المقاومة» دون أدنى تمييز بين ما هو إرهاب وما هو «مقاومة». وثانيها، التجاهل المتعمد لمصطلح «المقاومة» تفادياً للتورط في الإقرار بأن «إسرائيل دولة احتلال» وأن الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال من حقه أن يقاوم، أما السبب الثالث فهو تعبئة الرأي العام العالمي مع دعوة أن «من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها» وأن الحرب الشرسة التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة هي «دفاع عن النفس» ضد «حركة إرهابية»، على نحو ما ورد على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، الذي جاهر في مؤتمره الصحفي مع بنيامين نتنياهو في إسرائيل بعد ساعات من تفجر عملية «طوفان الأقصى»، بأنه «ليس هنا (في إسرائيل) بصفته وزيرا للخارجية الأمريكية فقط، ولكن أيضاً بصفته يهودي ابن يهودي».

3- تجاهل دخول الولايات المتحدة للحرب جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضد المقاومة في قطاع غزة، وتجاهل حقيقة ما ورد على لسان الرئيس جو بايدن بأنه «لن يسمح بهزيمة إسرائيل»، وتجاهل لتدافع القطع البحرية الأمريكية وعلى رأسها حاملة الطائرات الكبرى «جيرارد فورد»، ومن بعدها حاملة الطائرات «ايزنهاور» والجسر الجوي الهائل من الذخائر والقنابل الذكية الضخمة القادرة على التدمير «الفتاك»، وصواريخ «القبة الحديدية» لتعويض إسرائيل عن أي خسائر في المعركة ولضمان استمرار الحرب حتى تحقيق أهدافها التي تريدها والتي يريدتها أيضاً الرئيس الأمريكي جو بايدن وهو «تدمير حماس» إلى الأبد.

كما جرى تجاهل التحذيرات الأمريكية الشديدة والصريحة على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجية والدفاع الأمريكيين لكل من إيران و«حزب الله» بعدم التورط في حرب في شمال إسرائيل وفتح جبهة قتال أخرى قد لا تستطيع إسرائيل تحمل تبعاتها، والتلميح بأن القوات الأمريكية هي من سيكون معنيا بالرد على هذا التورط في «محاولة أمريكية مستميتة» لاحتواء الخطر الإيراني وخطر حزب الله وتمكين إسرائيل من الاستفراد بالمقاومة في غزة دون أي دعم من الحلفاء.

كما جرى تجاهل التدافع الدرامي لقادة الغرب، وبسرعة، عقب «انكسار» إسرائيل يوم السابع من أكتوبر 2023، وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن ومن بعده رئيسه جو بايدن بملابس الحداد، وحضور بايدن اجتماع «مجلس الحرب» (الكابينت) في إسرائيل لتقرير الرد على هذا الانكسار الذي حدث وعدم القبول به، بل والانتقام الشديد في محاولة لترميم «الصورة الذهنية» التي جرى الترويج لها سياسيا وإعلاميا غربيا وإسرائيليا عن إسرائيل بأنها القوة التي لا تقهر. بعدهما وصل المستشار الألماني، ثم الرئيس الفرنسي ثم رئيس الوزراء البريطاني، كلهم جاءوا إلى إسرائيل لتأكيد التضامن معها والتأكيد على رفض هزيمتها، ودعم كل ما تقوم به من عدوان غير مسبوق على قطاع غزة جرى اعتباره «دفاع عن النفس ضد الإرهاب».

موقع Arab Digesx الصادرة باللغة الإنجليزية (2023/10/17) فضح هذا كله في تقرير نشره بعنوان «الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في غزة»، تحث عن حالة «استنفار» غربية غير معهودة ضد ما أسموه بـ «ذبح حماس للمدنيين»، قابلتها حالة تجاهل غير مسبوقة لعمليات «الانتقام والعقاب الجماعي على 2.1 مليون مدني في غزة». فوفقا لهذا التقرير «صرخت الحكومات الغربية بصوت عال على الأولى، بينما ظلت صامتة، إلى حد كبير، على الثانية». أفرد هذا التقرير صفحات لفضح هذا «العقاب الجماعي» الذي صمت عنه مراكز البحوث والدراسات الغربية والدول الغربية وحكوماتها في مجملها على العكس من مواقف مختلفة من شعوبها. ذكر التقرير أمثلة لهذا العقاب

الجماعي من قطع المياه والوقود والغذاء والكهرباء والإمدادات الطبية، وطلب من 1.2 مليون فلسطيني مغادرة منازلهم في شمال غزة والانتقال جنوباً، ويؤكد التقرير أن ما حدث وما يحدث يعتبر «حالة إبادة جماعية نموذجية» في ظل القصف الممنهج الذي دمر بالكامل شمال قطاع غزة ومناطق أخرى واسعة على رؤوس سكانها، دون استثناء للمستشفيات والمدارس ومواقع الإيواء للمدنيين من نساء وشيوخ وأطفال . وقدم هذا التقرير المهم الذي يعتبر «وثيقة إدانة» للسلطات الغربية الحاكمة ومراكز البحوث والدراسات المعنية بمتابعة تلك الأحداث ، مجموعة من التصريحات التي تعد شهادات على صدقية «هذه الإبادة الجماعية» لأهالي قطاع غزة، منها ما ورد على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي «يوآف جالنت» (2023/10/9) بقوله : «إننا نفرض حصاراً كاملاً على قطاع غزة.. لا كهرباء ، لا طعام ، لا ماء، لا وقود ، كل شيء مغلق، نحن نقاتل حيوانات بشرية وسنتصرف وفقاً لذلك». وفي إشارته عن الأشخاص المدنيين السلميين المحاصرين في قطاع غزة قال الرئيس الإسرائيلي «اسحاق هيرتزوج» أن «الأمة بأكملها (يعني كل شعب فلسطين) هي المسؤولة.. وسوف نقاتل حتى نكسر عمودهم الفقري .. نحن نخوض حرباً دينية هنا (هكذا).. أنا مع إسرائيل. أفعل ما عليك فعله بحق الجحيم للدفاع عن نفسك».. أما «نيكي هيلي» المرشحة الرئاسية عن الحزب الجمهوري الأمريكي ورئيسة الوفد الأمريكي (السابقة) بالأمم المتحدة» فخاطبت الإسرائيليين قائلة : «أقضوا عليهم» في إشارة إلى «حماس» أما رئيس الحكومة البريطانية «ريشي سوناك» فتحدث عن مقاتلي المقاومة بقوله «إنهم ليسوا مسلحين.. إنهم ليسوا مقاتلين من أجل الحرية، إنهم إرهابيون».

تجاهلت مراكز البحوث والدراسات الغربية هذا كله، والأكثر أيضاً أنها تجاهلت ما نشره «المركز الدولي للعدالة من أجل فلسطين» (ICJP) الذي يشارك مديره النائب «كريسين بلانت» والرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني ووزير العدل السابق (السبت 2023/10/14) أن «حكومة المملكة المتحدة قدمت المساعدة العسكرية، والدعم الاقتصادي

والسياسي، والآن بعد أن تم ارتكاب (جرائم حرب) ، فإن استمرار هذا الدعم والمساعدة يعني أن مستوحي حكومة المملكة المتحدة سيكونون متواطئين في ارتكاب جرائم حرب ، وربما جرائم حرب ضد الإنسانية. هذا التواطؤ المعروف رسمياً باسم «المساعدة والتحريض» على جرائم الحرب، قد يعني أن مستوحي حكومة المملكة المتحدة «مسئولون جنائياً، بشكل فردي عن انتهاك القانون الدولي». لم يكتف هذا المركز بذلك فقط ولكنه نص في تقريره بخصوص «حرب غزة» أنه «لقد حان الوقت الآن لكي يستقيل السفراء والقناصل الغربيون، وغيرهم من المفوضين من ذوي الضمير الحي الذين لا يرغبون في التورط في الإبادة الجماعية، علنا وعلى الفور، لأنه، عندما ينتهي الأمر، لا يستطيع أحد أن يقول (لم أكن أعرف) أو (كنت أعرف: فقط اتبع الأوامر).

مراكز البحوث والدراسات الغربية الأمريكية والأوروبية كانت بعيدة عن هذا تماماً، في تجاهل مريب يكشف انحيازها هي الأخرى، ومثال على ذلك أن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) أشهر المراكز البريطانية عندما اجتهد وقدم تقييماً للحرب في غزة (2023/10/10) في تقرير بعنوان «خبراء المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يقيمون الحرب بين حماس وإسرائيل وتداعياتها الدولية» خلص إلى القول «أن الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل أدت إلى إصابة إسرائيل بالشلل، وهددت هوية البلاد، كما استهلكت المؤسسة السياسية والقيادة العسكرية وأجهزة الاستخبارات ، وهو ما ظهر في هجوم حماس الجريء على جنوب إسرائيل». اكتفى التقرير بتداعيات الحرب على إسرائيل وخسائرها ، دون إدانة للجرائم ودون أي مطالبة بفك أسر الشعب الفلسطيني في غزة، وقال في «تحسر» وخيبة أمل: «أسفر هجوم حماس عن تلاشي أي أمل لإبرام اتفاق بين السعودية وإسرائيل» ، و«قلق دول الخليج من أن يمتد الصراع إليها أو أن يؤدي غزو بري إسرائيلي للقطاع إلى تورط «حزب الله»، وهو ما قد يدفع الولايات المتحدة إلى التدخل، وقد ينتج عنه استهداف إيران القواعد الأمريكية في منطقة الخليج».

التقرير يتحدث من منظور الخوف على إسرائيل والتحسب للخسائر التي

يمكن أن تتعرض لها، أما الطرف الآخر الفلسطيني فهو «مغيب» تماماً من أي اعتبار. وهكذا كان حال باقي مراكز البحوث والدراسات الغربية في تقارير تغطيتها للحرب الإسرائيلية في غزة وإنحياز مطلق لإسرائيل، وتبرير لجرائمها ، وأعطائها زيفاً «حق الدفاع عن النفس» ضد شعب تحتل أرضه ويريد أن يحررها ويحقق استقلاله وحرية.

ثانياً: الموقف من القضايا التي تخدم المصالح الإسرائيلية

اهتمت مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والأوروبية بمعالجة القضايا التي تخدم المصالح الإسرائيلية متجاوزة، كما أشرنا، جذور الصراع في سنوات ما قبل «طوفان الأقصى» ومسئولية إسرائيل عن ذلك . من أهم تلك القضايا يمكننا أن نشير إلى الآتي:-

1- ضرورة مراجعة استراتيجية الردع الإسرائيلية.

انتقد «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى»، شديد الولاء لإسرائيل، في مقال له (2023/10/10) تحت عنوان: «إسرائيل ركزت على التهديد الإيراني الخاطئ وكانت نتائجه مميتة» ورد به أن هجوم «حماس» غير المسبوق على إسرائيل يشكل «حدثاً فاصلاً»، ليس فقط من منظور «الفشل الاستخباراتي»، ولكنه أيضاً من منظور التداعيات طويلة الأمد على استراتيجية الردع الإسرائيلية، وخاصة التركيز الخاطئ على استراتيجية «الحروب بين الحروب» التي لطالما اعتمدها إسرائيل، وهي الاستراتيجية التي تهدف إلى تقييد خصومها من «وكلاء إيران» من خلال العمل الحركي المحدود.

فقد أثبت هجوم «حماس» خطأ هذه الأولوية، كما أثبت أيضاً خطأ سياسة «المال مقابل التهدئة» في غزة القائمة على فكرة أن «حماس» تهتم فعليا بحكم المنطقة وحرية على التهدئة. لم تعط إسرائيل أولوية لمعالجة القضايا الفلسطينية التي اختمرت وتفاعلت إلى أن أدت إلى هجوم «طوفان الأقصى».

انتقد المقال تركيز المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية، بشكل دقيق، على التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني، وكذلك مواقع العمليات الأمامية الإيرانية في سوريا . في ذات الوقت القيام بعمليات واسعة النطاق ضد «حماس»

و«حزب الله» اللبناني، لأن إسرائيل اعتبرت أن السلاح النووي الإيراني يشكل تهديداً «وجودياً»، بينما اعتبرت أن «حزب الله» و«حماس» تحدياً تكتيكياً. اهتم المقال بالتأكيد على أن «حماس» باتت من بين وكلاء إيران، وأن هجومها في السابع من أكتوبر على إسرائيل سيضعها في «مرتبة أعلى» عند سكان غزة، الذين أثبتت استطلاعات الرأي التي أجريت عليهم قبل أشهر من ذلك الهجوم «تدني شعبية حماس» بهجومها استعادت «حماس» هذه الشعبية، فضلا عن انجاح رهان إيران على أن هذا الهجوم سيؤدي إلى «إحباط التطبيع المحتمل بين إسرائيل والسعودية». لذلك طالب المقال، من منظور الحرص الشديد على إسرائيل ومصالحها، ضرورة أن تقوم إسرائيل بإعادة النظر في «استراتيجية الردع» التي تتبناها، أو «عقيدة الضاحية» التي تعتمد على التهديد بقصف لبنان أو غزة وإعادتهما إلى العصر الحجري، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهدنات التكتيكية، على غرار تلك التي سعت إليها إسرائيل مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة مع «حماس» وسيتعين على إسرائيل، كما يوصي المقال، بأن تتبنى «نهجا أكثر استباقية في تعاملاتها مع وكلاء إيران على حدودها، ويجب أن تستمر الحملة في غزة بعد مراحلها الأولية باستخدام ذخائر موجهة بدقة للحد من الإصابات في صفوف المدنيين، وسيتعين عليها أيضاً أن تفكر في تغيير مبادئها التوجيهية الحالية بشأن الاشتباكات العسكرية الحركية في الأراضي اللبنانية».

2- نزع يد إيران عن القضية الفلسطينية

اهتمت مدونة «ديوان» التابعة لمركز «مالكوم كير- كارنجي للشرق الأوسط» بالبحث في كيفية تمكين إيران، بمساعدة حلفاءها، بنزع يد إيران عن القضية الفلسطينية باعتبار أن سيطرة إيران على القرار الفلسطيني عبر «وكلاء إيران من المنظمات الفلسطينية وتداعي سيطرة السلطة الفلسطينية» من أخطر ما سيواجه إسرائيل من تحديات بعد انتهاء الحرب على غزة، خصوصاً إلى ما استطاعت حركة «حماس» وحلفاءها خاصة «الجهاد الإسلامي» من أن تفلتوا من التدمير الإسرائيلي والنجاة ومعاودة تجديد المواجهة.

فقد نشرت هذه «المدونة» تقريراً بتاريخ 2023/10/9 بعنوان «طهران تضع يدها على القضية الفلسطينية» وصل فيه الكاتب إلى استخلاص من وقائع عملية «طوفان الأقصى» مفاده «استيلاء إيران على القضية الفلسطينية»، وأنه ما من شك أن تكتيكات «حماس» جرت بالتنسيق مع إيران وحزب الله، ومشيراً إلى أن الهجوم الذي شنته حماس «مرتبط باتفاق سلام بدا وشيكا بين الرياض وإسرائيل».

يلمح الكاتب أن عملية «طوفان الأقصى» هي انعكاس وتعبير عن تراكم تفاعلات صراع اليأس مع الأمل في الشارع الفلسطيني، ما بين تداعي السلطة الفلسطينية ورموزها خاصة الرئيس محمد عباس الذي تدنت شعبيته إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق مقابل أن نسبة 55% من الفلسطينيين تؤيد عودة الانتفاضة المسلحة وفقاً لاستطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (يونيو 2022).

وفي مقابل ذلك تتابع إيران وحزب الله، عن كثب، الاستياء السائد في «المناطق الفلسطينية»، وقد «سعى إلى تشكيل سرديّة مضادة في وجه عملية السلام وحل الدولتين» فهما يريدان إظهار أن «إسرائيل يمكن أن تهزم، وأن ما يحتاجه الفلسطينيون هو قيادة قادرة على تحقيق هذا الطموح».

وبناء على ذلك يرى الكاتب أن إيران منخرطة في عملية من ثلاث مراحل تتمثل في إضعاف فتح، وتوفير نموذج بديل للنشاط الفلسطيني، ودفع حماس إلى الواجهة باعتبارها منظمة قادرة على أن تصبح، في نهاية المطاف، «الممثل الأساسي للشعب الفلسطيني.. وسيؤكد ذلك إذا ما قادت حماس مفاوضات للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين مقابل من لديها من أسرى إسرائيليين بعد انتهاء الحرب. إذا نجحت حماس، في تحرير الأسرى، كما يقول الكاتب، ستصبح دون منازع قيادة فلسطينية» والخلاصة كما يقول الكاتب أن الإيرانيين يعملون ببساطة على استغلال الطريق المسدود الذي بلغته معادلة «الأرض مقابل السلام» طيلة العقود الماضية، بسبب سياسة إسرائيل في تجاوز «حل الدولتين» إلى غير رجعة، من خلال رفض إقامة دولة فلسطينية، وانشغالها في

ضم لمزيد من أراضي الضفة الغربية، ما أدى بالفلسطينيين إلى «الشعور بالسخط العام نتيجة غياب أي أفق أمامهم سوى القبول بالخضوع، لأجل غير مسمى، للاحتلال الإسرائيلي»، وهو الشعور الذي تفاقم مع توقيع دول عربية لما سمي بـ «الاتفاق الإبراهيمي» ما أدى بهم إلى إدراك أن «أخوة لهم تخلوا عنهم». كل ذلك جعل الفرص مواتية لطرح «خيار المقاومة» لـ «سلام ليس له أفق إلا المزيد من الخضوع».

من كل ما تقدم يطالب الكاتب إسرائيل بمراجعة سياساتها في الأراضي المحتلة وإعادة الاعتبار لـ «خيار السلام» الذي أضحى في نفق مظلم بعد عملية «طوفان الأقصى».

3- احتواء احتمال التورط في حرب إقليمية

اتفق أكثر من مركز للدراسات خاصة في الولايات المتحدة على خطورة توسع الحرب الدائرة في غزة وتحولها إلى «حرب إقليمية» محدودة بدخول حزب الله وباقي «وكلاء إيران» الإقليميين فيها في حال تعرض حركة حماس لخطر «الإبادة» الذي تصر عليه إسرائيل، أو إلى «حرب إقليمية واسعة» بمشاركة إيران، كما اتفقوا على ضرورة تفادي هذا الخطر والحيلولة دون حدوثه، لكن الاختلاف كان موجوداً بخصوص السبيل إلى تفادي هذا الخيار. فبينما انحاز «مركز مالكوم كير- كارينجي للشرق الأوسط» في تحليل لمدونة «ديوان» كتبه «مايكل يونج» (2023/10/16) إلى خيار الحل الدبلوماسي عبر مسار جديد للتفاوض وخصوصاً عبر أدوار لكل من قطر ومصر، اختار «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» في مقال كتبه ديفيد شنكر (2023) لخيار «الردع القوي» الأمريكي لإيران وحزب الله لمنعهما من التورط في حرب إقليمية.

فتحت عنوان «هل ستشعل غزة جبهات الشرق الأوسط» كتب مايكل يونج في مدونته «ديوان» التابعة لمركز «مالكوم كير- كارينجي للشرق الأوسط» متسائلاً: «إذا تطايرت شرارة الحرب على غزة إلى لبنان، فهل سيصبح الصراع الإقليمي أمراً واقعاً لا مفر منه؟»

الكاتب أشار إلى أن كل المكونات جاهزة لإشعال انفجار كبير في الشرق الأوسط.

فالحكومة الإسرائيلية تنوي إنهاء وجود حركة «حماس» في غزة، ومحور المقاومة سيتدخل على نحو شبه مؤكد من الجبهتين اللبنانية والسورية للحفاظ على قوة الردع وحماية «حماس» التي تشكل رصيда سياسيا وعسكريا مهما لإيران في المنطقة. والولايات المتحدة تبدو عازمة على الدفاع عن إسرائيل مهما كان الثمن، ما يعنى أن قد تضطر للانخراط بشكل مباشر في الصراع للحفاظ على نفوذها الإقليمي .

رغم ذلك يميل الكاتب إلى أن «إذا كان الخيار في يد إيران، ستكون إيران حريصة على الحفاظ على سلامة حلفائها وعدم توريطهم في حرب قد تدمر قدراتهم، حرصاً على أن تبقى هذه القدرات رصيда داعما لإيران في أي صراع قد تضطر له مع أمريكا أو إسرائيل مستقبلا، ويخرج الكاتب من ذلك أن حزب الله لن يكون حريصا على الدخول في حرب واسعة مع إسرائيل (حديث حسن نصر الله) الأمين العام لحزب الله يوم الجمعة 2023/11/3 كان أميل لهذا الخيار مكتفياً بأن حزب الله في حالة حرب فعلاً مع إسرائيل منذ يوم 2023/10/7 وانطلاقاً من هذا الإدراك يدفع الكاتب بأولوية «المسار الدبلوماسي مشيراً إلى أن مصر وقطر باستطاعتها الدفع بهذا الخيار.

على العكس من ذلك انحاز «ديفيد شنكر» في مقاله المنشور على موقع «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط» بعنوان «مخاطر اندلاع حرب أوسع نطاقاً مع إيران ووكلائها» إلى تدعيم وتقوية «خيار الردع العسكري» من جانب الولايات المتحدة لمنع إيران وحزب الله من التورط في حرب ضد إسرائيل .

هنا يقول أن «توسيع نطاق الانتشار البحري الأمريكي ليس كافياً لتعزيز الردع ضد إيران في المنطقة». وأنه «على الولايات المتحدة، الرد بشكل حاسم أيضاً على الهجمات التي تنفذها ميليشيات إيران بالوكالة على قواتها وزيادة الضغط الاقتصادي على طهران».

ويحلل الكاتب أهمية الضغوط الاقتصادية لكنه يصل في النهاية إلى أنها «ليست كافية» وأن «القوة العسكرية هي الأكثر فعالية» من الأدوات المالية .

4- التوقف عن التحريض على سياسة التهجير إلى مصر

اتفق عدد من مراكز البحوث الأمريكية المهمة على نقد دعوة «تهجير» أهالي غزة إلى سيناء المصرية وأبرزت خطورة ما ورد على لسان كل من «يو آف جالنت» وزير الدفاع و«داني إيالون» نائب وزير الخارجية السابق بهذا الخصوص، سواء على مستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أو مستقبل العلاقة مع مصر والدور المأمول من مصر بعد توقف الحرب.

فقد استهل موقع «Arab Digest» الصادر في لندن باللغة الإنجليزية (2023/10/16) في مقال بعنوان «خيال الحل النهائي لغزة» بنشر ما ورد على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي يو آف جالنت عن حظر الماء والغذاء والكهرباء عن غزة في الحرب ضد من أسماهم بـ «الحيوانات البشرية» في غزة، وأكمله بما ورد على لسان دان أيالون عن محوريتة «تهجير أهالي غزة إلى سيناء» ومخاطبته أهالي غزة «أذهبوا إلى صحراء سيناء.. المجتمع الدولي سوف يبني لكم مدنا ويزودكم بالطعام، وعلى مصر أن تلعب.. فالفكرة مي ملعبها». وأورد المقال أن مصر رفضت هذا الاقتراح على الفور، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء ممر إنساني كبديل أكثر قبولاً، حيث تتدفق المساعدات إلى القطاع دون نزوح جماعي للمدنيين، وكان رد الفعل الإسرائيلي، كما أشار المقال هو «التهديد بقصف شاحنات المساعدات القادمة من مصر» انحاز المقال إلى هذا الرفض المصري وأوضح أن اقتراح التهجير «لا يظهر جهلاً تاماً بالسياسة المصرية والفلسطينية فحسب، بل تفوح منه رائحة المفاهيم (الاستشراقية) للعالم العربي» وحذر من التمادي الإسرائيلي في هذا التوجه، ومن التلويح لمصر بـ «صفقة تخفيف الديون» مشيراً إلى أن «اقتراح إعادة توطين الفلسطينيين في سيناء، وهو (تطهير عرقي) هائل يفترض أن الرئيس السيسي يعمل في فراغ وأنه قادر، بطريقة أو بأخرى، على اتخاذ القرارات دون الحاجة إلى التفاوض مع قاعدته الشعبية .

انتقد المقال بشدة موقف «الداعمين لمصر» الذين ينحازون إلى فكرة «التهجير» دون النظر إلى تأثيرها «الكارثي» على الأوضاع الداخلية في مصر،

كما انتقد تعامل هذه الدعوة مع الفلسطينيين على أنهم مجرد «دمى» وتجريدهم من إنسانيتهم مرة أخرى ومعاملتهم مثل بيادق على «رقعة شطرنج جيو-سياسية» كبرى، استناداً لما يروج له وزير المالية الإسرائيلي «بتسلئيل سموتريش» الذي أدعى أن الفلسطينيين «ليس لهم وجود تاريخي أو ثقافة فلسطينية، ولا يوجد شئ اسمه شعب فلسطين».

واعتبر المقال أن اقتراح «الممرات الآمنة» وهو تعبير ملطف لـ «التطهير العرقي»، يظهر مدى عدم كفاءة عملية صنع السياسة الغربية عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

واتفقت دراسة أعدها ثلاثة من خبراء «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» (2023/10/24) مع الاستخلاص أعلاه بعنوان: «لماذا لن تفتح مصر الحدود أمام جيرانها الفلسطينيين» واتفق هؤلاء الخبراء على ضرورة الإنصات للمخاوف المصرية بشأن تدفق اللاجئين المطروحة، وشددوا على تحذيرات الرئيس عبد الفتاح السيسي بهذا الخصوص خاصة قوله أن «نقل الفلسطينيين إلى سيناء سيحولها إلى نقطة انطلاق لهجمات ضد إسرائيل مما يثير ردود فعل إسرائيلية انتقامية، ويشعل حرباً بين البلدين، ويقلب أطول فترة سلام بين إسرائيل وأي دولة عربية».

رفض هذا الاقتراح من أكثر من مقال ودراسة بهذه المراكز دافعه هو «الخوف على إسرائيل» والحرص على عدم خسارة مصر كطرف أساسي في عملية السلام على نحو ما ورد في مقال نشرته مجلة «فورين بوليسي» (2023/10/24) بعنوان «لا يستطيع العالم حل الحرب بين إسرائيل وحماس بدون مصر». فقد أوضح هذا المقال أنه «بينما لا تزال إسرائيل وحماس عالقتين في الصراع فإن الأضواء الدبلوماسية تتحول نحو مصر» ومشيراً إلى أنه إذا كان دور مصر قد عانى من تهميش مؤقت قبل الحرب الحالية فإن الآن أضحت قويا ومطلوبا أكثر من أي وقت مضى، وأن مصر «كانت وستظل لاعبا أساسيا».

وبعد استعراض مطول لأداء الدبلوماسية مع الأزمة في غزة ومجمل تطورات القضية الفلسطينية طالب المقال بأهمية الوعي بالدور المصري المقبل مؤكداً

أن مصر «ستكون لاعبا حيويا بشكل متزايد، إذا بحثت جميع الأطراف عن مخرج للأزمة في الأسابيع والأشهر المقبلة». وأنه نتيجة لهذا فمن الأفضل للولايات المتحدة «أن تعمل مع مصر بدلا من محاولة تهмиشها».

5- ترتيبات ما بعد الحرب

اهتمت مراكز البحوث والدراسات الإسرائيلية بأن تقدم لإسرائيل نماذج للتفكير بشأن ترتيبات المستقبل في مرحلة ما بعد الحرب . من أهم الإسهامات بهذا الخصوص التحليل الصادر عن «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» لثلاثة من أهم وأبرز خبراءه وخبراء ومستشاري إدارات أرميكية سابقة هما روبرت ساتلوف الذي يعمل الآن مديراً تنفيذياً بالمعهد ودينيس روس الذي يعمل حالياً أيضاً مستشاراً وزمياً في المعهد، وسبق أن عمل مساعداً للرئيس الأسبق باراك أوباما، وديفيد ماكوفسكي، مدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. التحليل بعنوان «أهداف الحرب الإسرائيلية ومبادئ الإدارة في غزة في مرحلة ما بعد حماس».

يتضح من عنوان التحليل أنه يركز على فرضية أساسية واحدة هي «انتهاء حركة حماس» من منظور كونها حاكما سياسيا لقطاع غزة، رغم أن كتاب التحليل أقروا بصعوبة تحديد أهداف إسرائيلية للحرب الحالية بخصوص مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، نظراً لأنه «لا ينبغي ان يتم تحديد الأهداف إلا بعد النصر في ساحة المعركة».

رغم هذه الصعوبة فإن الكتاب انطلقوا من فرضية النصر الإسرائيلي وهزيمة حماس وحددوا لإسرائيل ثلاثة أهداف يجب أن تسعى إلى تحقيقها بعد انتهاء الحرب هي:

- أ- ضمان عدم قدرة «حماس» على شن هجمات في المستقبل .
- ب- استعادة ثقة الإسرائيليين بقدرة حكومتهم وجيشهم على توفير الأمن لهم .
- ج- إعادة تأسيس قوة الردع الإسرائيلية بنظر الأصدقاء والخصوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط .

وأوضح التحليل أن إنهاء حكم «حماس» لا يعني القضاء على كل مؤيد لها أو كل رمز عن نفوذها، واعترف التحليل أن النصر لن يكون سريعاً أو سهلاً في حرب محددة الهدف، وأن الدور الأمريكي في هذه الأهداف يكتسي ثلاثة أبعاد هي: أ- مساعدة إسرائيل على تحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة ممكنة من ناحية التسبب بإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين (الأحداث تجاوزت هذا التحفظ في ظل آلاف الشهداء والمصابين من المدنيين الفلسطينيين).

ب- ردع أعداء إسرائيل الآخرين لكي تتمكن إسرائيل من التركيز على تحقيق النجاح بأسرع وقت ممكن.

ج- مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على البدء بالتخطيط لسد فراغ الحكم في غزة بعد حماس .

هنا تتجه الأنظار بـ «حسرة» نحو السلطة الفلسطينية فهي، من وجهة نظرهم بـ «حسرة» نحو السلطة الفلسطينية فهي، من وجهة نظرهم المطالبة بملء هذا الفراغ، لكنها من ناحية الواقع تفتقر إلى مؤهلات هذا الدور، فضلاً عن أنها تفتقر، أيضاً من وجهة نظرهم إلى «الإرادة والقدرة» ومن هنا جاء التفكير في ما أسماه التحليل بـ «إنشاء إدارة مؤقتة لإدارة غزة» وأن هذه الإدارة يجب أن تقوم على ثلاث ركائز أساسية: إدارة مدنية ، وجهاز للسلامة العامة، وإنفاذ القانون عبر وحدات عسكرية تابعة للدول العربية مدعومة بتحالف دولي لإعادة الإعمار والتنمية ويقترح التحليل أن يتولى توجيه السلامة العامة وإنفاذ القانون «اتحاد» من الدول العربية الخمس التي أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل وهي: مصر والأردن والإمارات العربية والبحرين والمغرب.

هذا التحليل المهم الذي نختتم به هذه القراءة لمعالجة مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والأوروبية للحرب الدائرة في قطاع غزة، يكشف حقيقة أدوار هذه المراكز في خدمة الاستراتيجيات العليا لبلادها، ويكشف أن بعضها خاصة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى يتجاوز، في أدائه لوظائفه ، هذا الإطار ليتحول إلى مركز خبرة لكيان الاحتلال الإسرائيلي يقدم النصائح ، ويقترح الحلول للأزمات ضمن التزام مؤكد بالولاء لهذا الكيان .